الأدوية المزورة.. خطر يهدد صحتنا

«الحلقة الأخيرة»

◁ حل الرعب ضيفاً على واحد من أهم مستوردي الأدوية عندما وجد الصنف الدوائي الذي يتولى استيراده وتوزيعه متوقفاً عن الحركة.
لم يعد أحد يشتريه .. هكذا فجأة.
على الرغم من احتياج المرضى إلي ذاك النوع من الدواء قال إنه لم يغمض له جفن لأسابيع حتى وجد السبب الحقيقي وراء استغناء المرضى عن دوائه.
لقد كانوا يشترون دواءً بديلاً بسعر أقل وعندما أخبر الشركة الأم ردت بلمح البصر أن وجود نفس الصنف الدوائي بسعر أقل أمر أكثر من المستحيل لأن المواد الفعالة المستخدمة في التصنيع الدوائي المقصود مرتفعة الأسعار وتحضيرها ليس سهلاً، ماخشته الشركة المصنعة هو ماكان حاصلاً بالفعل، الصنف الدوائي المنتشر فجأة في الصيدليات مزور وليس فيه دواء من الأساس هذا إذا لم يكن مادة ضارة..
قام المستورد بنزول ميداني للبحث عن الأدوية المزورة والتي تحمل اسم الصنف الذي يتولى استيراده.
يقول بحيرة وقلق: «كنا ننزل ولا نجد أي أثر لتلك الأدوية في كل الصيدليات لكن الناس كانوا يأتون بها إلينا .. كانوا يخفونها من أمامنا حتى لانجدها، ولا ندري كيف كانوا يعرفون نزولنا أو أنهم يتخذون أسلوباً مختلفاً في البيع».
الهيئة العليا للأدوية ليست بأحسن حالاً من ذلك المستورد، لقد قامت بحملات تفتيش كثيرة ولم تعثر على أثر للأدوية المزورة ويعود المفتشون بخيبة أمل وفي أحوال عدة اعتذروا لأصحاب الصيدليات عن افزاعهم وسوء الظن بهم. ولا يكادون ينتهون من الحملة حتى يجدوا أصنافاً مزورة تتبعهم إلى مقر عملهم.

تحقيق/ صفر الصنيدي

غربلة كافة الأصناف في السوق والقيام بالفحص الدقيق هي الخطوة الحاسمة

حملات مباغتة

اتحاد منتجي الأدوية يتهم حملات التفتيش سالفة الذكر بأنها مكشوفة وأن أصحاب الصيدليات يعرفون وقتها ويرفعون كل مالديهم من أدوية مزورة ومهربة ومقلدة ويصل المفتشون قلا يجدون شيئاً مما يبحثون عنه.

وزارة الصحة تقول: إنها ستتجاوز هذه المشكلة باتباع أسلوب المفاجأة حتى في تكليف فرق المفتشين والذين قد يغادون إلى أي محافظة ومنها يخبرون عائلاتهم أين أصبحوا في اتصالات يسمح لهم بإجرائها حينها.

ويؤكد رئيس الهيئة العليا للأدوية أن هذه الحملة والتي بدأ تنفيذها في أماكن مختلفة تتم بتعاون كثير من الجهات «الجميع مشتركون معنا هذه المرة، وهذا يضمن نجاح حملة تستمر لأشهر».

وتشمل هذه الحملة محافظات الجمهورية ولا يراعى فيها الترتيب باستثناء المحافظات الأكثر قرباً من المنافذ التي تطل منها أدوية مزورة ومهربة ومقلدة.

وقد بدأت واحدة من أهم الحملات بمحافظة حضرموت نظراً لعوامل عدة أهمها: أنها الأبعد عن أيدي المفتشين في السابق وكونها مع محافظات أخرى تتصدر قائمة الأدوية المبلغ عنها من مكاتب الصحة فيها.

الوكلاء..

بكثافة يتواجد هذه الأيام وكلاء شركات الأدوية الكبيرة والصغيرة وكل من له علاقة باستيراد الأدوية في وزارة الصحة من أجل تجديد التراخيص التي بموجبها يسمح لهم باستيراد الأدوية .. وهو دليل على وجود نية جادة في التخلص من كل العلامات التجارية المزيفة والأدوية .. المشتبه بكونها مزورة أو ليست مطابقة لمواصفات منظمة الصحة العالمية.

وكلاء الأدوية وإن كانوا متضايقين من إعادة الإجراءات إلا أنهم يعون جيداً أن ثاني المستفيدين لن يكون سواهم لأن الماركات العالمية التي يقومون بتوزيع صناعتها في مأمن من التزوير أو التقليد لصناعتها.

وأظهر أحدهم في مكتب رئيس هيئة الدواء أنه مستعد لتجديد الترخيص كل شهر حتى لايرى دواء شبيهاً مزوراً يورد في السوق.

تحليل وتسجيل...

هذه التراخيص ستكون أولى الخطوات الحازمة في إيقاف كل الأدوية المزيفة ومنعها من الدخول إلى أسواقنا.

وحسب الدكتور/ عبدالله عبدالخالق - رئيس الهيئة العليا للأدوية فإن التسجيل والحصر لشركات الدواء كفيل بغربلة السوق ومعرفة الأنواع الجيدة من الأدوية الرديئة منها وعملية التسجيل ستكون كل أربعة أشهر بشكل دوري.

وبعد أن يلتقط الدكتور عبدالله، القلم من أمامه ويخط به على ورقة أبرز نقاط حديثه وكأنه دون مايريد قوله:

«لايتم تسجيل أي نوع من الأدوية إلا بعد التحليل في مختبر الرقابة وأخذ عينات عشوائية منه واختبار مطابقتها للمواصفات المعروفة في منظمة الصحة العالمية، وكذا أخذ عينات من الدواء واختبارها في مناطق حارة للتأكد من جودتها ومراعاتها لكافة الظروف الجوية الحارة والمعتدلة واحتفاظها بقيمتها الصحية في أي درجة حرارة وهناك شرط فني تمت إضافته مؤخراً وهو ضرورة الحصول على دراسة للتكافؤ الحيوي لبعض الأصناف الدوائية..

مساندة..

ويدعو رئيس الهيئة العليا للأدوية كافة الجهات إلى مساندة الوزارة في حملتها الهادفة إلى تخليص السوق من الأدوية المزورة.

ويركز عبدالله عبدالخالق على أهم هذه الجهات التي تشمل منتجي الأدوية والمستوردين والأجهزة الأمنية التي تتولى ضبط الأدوية المزورة عند المنافذ والأطباء الذين يقع على عاتقهم ترشيد الاستخدام للأدوية ورفض أى دواء يشتبهون في جودته «عليهم أن لا يكتفوا بتقرير الدواء للمرضى بل واجبهم يقتضي على أن يرفضوا أي دواء غير جيد وأن يقوموا بالابلاغ إلى الجهات المختصة.

ومن الجهات المشاركة في تنقية السوق الصيادلة الذين يحملهم عبدالله عبدالخالق مسؤولية كبيرة في الحد من الظاهرة كونهم صمام أمان في التعامل مع الأدوية وهم أيضاً يمتلكون الخبرة التي تمكنهم من معرفة نوعية الدواء وصلاحيته وجودته.

مع اقتراب الخطر

العلاقة بين منتجي الأدوية ومستورديها ليست جيدة لكن هذا لايعني أنها لايمكن أن تصبح حميمة، خصوصاً إذا شعر الطرفان أنها لابد أن تكون كذلك.

وخروج أدوية مزورة ومهربة كان كفيلاً بتحسين العلاقة بينهما.

لقد أحسن الطرفان أن الخطر يقترب منهما، يشوه السمعة إلى المنتجين ويشوه صورة المستوردين.

وبدأت اللقاءات الموسعة تتوالى بينهم في أجواء لطيفة بعد أن حددوا الهدف الذي يلخصه علي محمد الكحلاني، رئيس الاتحاد اليمني لمنتجي الأدوية بأنه يأتي بالتنسيق مع وزارة الصحة والهيئة العليا للأدوية وبقية الجهات المعنية لوضع آلية جديدة لتبادل الدواء وتفعيل القوانين واللوائح وإيجاد كيان موحد لجميع الشرائح المعنية بالأمن الدوائي بهدف إيجاد بيئة صحية وآمنه في مجتمعنا.

الكحلاني بدأ أكثر تفاؤلاً عقب النجاح الذي حققته الحملة الأولى التي تسعى إلى تخليص السوق من كل ماهو مزور أو مهرب لأنه يشكل خطراً على حياة المستهلك وعلى الصحة العامة وعلى سمعة الصناعة الدوائية الوطنية التي بدأت تزدهر بشكل غير مسبوق وتسعى لتطوير نفسها باتباع عدد من الإجراءات أولها تدريب وتأهيل الكوادر العاملة فيها. والتمسك بمعايير التصنيع الدوائي المتبعة في منظمة الصحة العالمية.

محاصرة المزور

● ويعود رئيس اتحاد منتجي الأدوية للحديث حول مايمكن أن يقوم به مستوردو الأدوية لمحاصرة الأدوية المزورة والمهربة ومساندة الوزارة والهيئة والاتحاد في ذلك «بإمكانهم أن يعرفوا كل صنف مزور أو مهرب نزل إلى السوق ومعرفة مصدره وحصر مالديهم من ماركات تجارية يقومون بتمثيلها بشكل رسمي حتى إذا ماظهرت ماركة مزورة مختلفة يعرفونها ويبلغون عنها ويحمون بذلك سمعة الصناعات الدوائية التي يمثلونها من ضعفاء النفوس الذين يقومون بمزاولة التزوير وتهريب الدواء الذي يمس حياة كل إنسان، كما يمكن أن يقدم الصيادلة الكثير في مجال محاصرة الأدوية المزورة وعدم التعامل مع أي دواء يشتبهون به، مزوراً أو مهرباً وعليهم الإبلاغ إلى الوزارة عن أي صنف من هذه الأصناف حتى يحموا حياة الناس من شرور هذه الأدوية، التي لاتمت إلى العلاج بصلة».

تفتيش

من أهم شروط حملات التفتيش على الدواء المزور أو غيره من الأصناف الدوائية غير المطابقة للمواصفات أن تكون هذه الحملات مفاجئة لبائعي الدواء. وأن تتم بالتنسيق مع مكاتب الصحة في المحافظات التي يتم النزول إليها.

ولأنهم قد يستغلون المسافة التي تبعدهم عن هيئات التفتيش عن الدواء المزور أو غيره من الأصناف الدوائية.

محافظة حضرموت كانت هي وجهة مايزيد عن سبعة من مفتشي الأدوية من وزارة الصحة.

ومثل هذا العدد من مكتب الصحة في حضرموت وبرغم اختلاف التعاون من صيدلية إلى أخرى تمت عملية التفتيش وخرجت بنتائج جيدة تم رصدها في تقرير أعده الفريق وقدم إلى وزير الصحة مع مجموعة توصيات يراها المفتشون جديرة بالاهتمام.

في صباح الأحد قبل الماضي تلقى الدكتور/ مصلح عباسه -رئيس فريق التفتيش اتصالاً هاتفياً من الدكتور/ أحمد النعامي أخبره فيه بأنه يريد لقاءه وبعد لحظات أخبره بأن هناك توجيهات بضرورة الاسراع والنزول إلى سيئون والقيام بحملة تفتيش تشمل كل وكالات الدواء والصيدليات الخاصة وكل المستشفيات وأن يتم ذلك بكل سرية ودقة.

بنفس اليوم حزم الفريق أمتعته واتجهوا صوب صيدليات سيئون. وعندما وصلوا .. وجدوا أن فريقاً من مكتب الصحة في المحافظة كان قد شرع في التفتيش، شكل من الفريقين فريق واحد .. وأسفرت الحملة عن تقرير تفصيلي عن كل الأدوية في المحافظة.

تم رصد ٣٥ مخالفة في الصيدليات منها ١٩ مخالفة لأدوية مزورة أحب الفريق تسميتها بالأدوية «مجهولة المصدر».

ولأن القانون لايخول للمفتشين القيام بعملية إتلاف الأدوية المزورة فقد تم الاكتفاء بتسجيلها وتدوينها ضمن محضر رفع إلى الوزارة للتوصية باتخاذ الاجراءات القانونية التي لاتخرج عن الحكم بإتلافها وتغريم من يقوم ببيعها.

مغلق من النيابة

كان الدكتور/ مصلح عباسه -رئيس الفريق يبتسم في أوجه أصحاب الصيدليات الذين يقولون إنهم لن يرضوا بالإتلاف ولا بدفع الغرامة.

وسيلجأون إلى القضاء يقول: «نحن لانقوم بالإتلاف لأننا إن فعلنا فسوف يتقدم صاحب الصيدلية إلى المحكمة وسيدعي أن الدواء لم يكن مزوراً أو منتهياً ولن يكون لدينا مانقوله: لكن اتباع الاجراءات هو الضمان للجميع .. ترك الخيار لبائع الدواء المزور الذي ضبط في محله إذا كان يريد حالاً ودياً فيقوم بإتلاف الدواء ودفع الغرامة والتعهد بعدم القيام بهذا مرة أخرى. أو تحويل القضية إلى النيابة التي تصدر حكم الإتلاف ودفع الغرامة..

معظمهم يفضلون الحل الودي وحتى لاتسوء سمعتهم في السوق ولا يريدون أن يكتب على أبواب محلاتهم مغلق من النيابة.

أحد بائعي الأدوية جاء إلى وزارة الصحة مطالباً بإتلاف مجموعة من الأدوية المنتهية حتى لايتم ضبطها في محله ويتم تغريمه ووضع الشكوك حوله كما قال.

ولكنه وقع في مشكلة أخرى تم احتجاز مابحوزته من أدوية في إحدى نقاط التفتيش ولم يستطع، كما يقول إقناعهم بأنه يريد إتلاف هذه الأدوية بإشراف وزارة الصحة التي جاء ليخرج منها تصريحاً بدخول الأدوية المنتهية وإتلافها بإشراف مندوبي الوزارة.

فسّر الأمر بأنه شيء غريب أن يأتي بائع أدوية للإبلاغ أن لديه أدوية منتهية أو مزورة أو مهربة ويريد إتلافها دون أن يقوم أحد بضبطه.

زيارة واحدة لاتكفي

● الفريق الذي استمرت مهمته طيلة أسبوع أوصى في تقريره بعدم الاكتفاء بزيارة واحدة وأن تكون هناك حملات تفتيش دورية وهي كفيلة بمحاصرة وإلغاء كل الأدوية التي يمكن تزويرها وإنزالها إلى السوق.

وألمحوا في تقريرهم إلى ضرورة توفير كل الامكانيات التي يحتاجونها دون أي نقص حتى يتمكنوا من أداء مهامهم دون الحاجة للغير ولأجل الخروج بعمل على أكمل وجه دون محاباة.

رئيس هيئة الأدوية:

الإجراءات المتخذة حالياً كفيلة بتنقية الأسواق

تأملات

محمد العريقي

مديونية الكهرباء

□ رقم المديونية الذي يتحدث عنه كبار مسؤولي الكهرباء، ليس بالرقم الصغير، إنه أكثر من عشرة مليارات ريال، وهذا المبلغ مسجل على كبار مستهلكي الكهرباء من مرافق حكومية وشركات القطاع الخاص وشخصيات اجتماعية وسياسية، وحتى منظمات المجتمع المدني وأحزاب سياسية .. كل هؤلاء المستهلكين من الذين يقودون التحديث والتطوير والتنويع في المجتمع.

□ كيف - بالله عليكم - تتقاعس مثل هذه الجهات أو تلك الشخصيات عن سداد ما عليها من ديون مستحقة لمؤسسة الدولة، وبعضهم يتشدق بالوطنية ويلقي النصائح والمواعظ للآخرين ويتحدث عن نفسه بأنه الملاك الطاهر؟

□ إن مبلغ عشرة مليارات ريال لو حُصِّل بالفعل لتمكنت وزارة الكهرباء من دعم القدرة الفعلية للطاقة، وستختفي نسبياً ظاهرة الإطفاءات المتكررة التي يشكو منها عدد من الأحياء في المدن المختلفة.

□ ورغم أن مسؤولي الكهرباء يعلنون بوضوح عن ديون المؤسسة لدى الغير، إلا أن هذا لا يكفي، ولا يسقط الحق برفع الشكوى للقضاء، وإنما الواجب المتابعة، فهذا حق عام ساهم فيه دافعو الضرائب والرسوم المختلفة من فئات الناس البسطاء الذين يلتزمون بالتسديد أولاً بأول.

□ وهنا أتساءل : كيف تقوم مؤسسة الكهرباء بفصل التيار الكهربائي على أصحاب المنازل إذا وصل مبلغ الفاتورة إلى خمسة آلاف ريال فقط، دون أي إنذار مسبق، ويتكبد المستهلك بعد ذلك المراجعة والبحث عن المهندس المختص حتى يتم إعادة التيار؟ .. فلماذا لا يتم مثل هذا الإجراء مع الآخرين الذين يتمردون أو يمتنعون عن الدفع؟؟

□ سيقول قائل : إن هؤلاء الممتنعين يواجهون موظفي الكهرباء بالرفض والتحدي والتلويح بالعنف .. فهذا - إن تم فعلاً - يعد جريمة قانونية وجنائية إذا سكتت عليها الجهة المختصة شاركت في الجريمة .. فهل يعقل أن يكون هناك من هو فوق النظام والقانون؟

alariky@maktoob.com

مدير عام المستشفى الجمهوري التعليمي لـ(الثورة)

قريباً.. افتتاح المركز الوطني الأول للسرطان

الثورة/ عبدالخالق البحري

أوضح الدكتور عبدالله الحامدي مدير عام المستشفى الجمهوري التعليمي بصنعاء أن إجمالي العمليات الجراحية الكبرى والصغرى التي أجريت خلال العام الماضي في المستشفى بلغ أكثر من (٧١٥٠) عملية جراحية في مختلف التخصصات الطبية وإجمالي حالات الرقود في مختلف الأقسام بلغ (١٧٢٥٩) حالة وإجمالي حالات الولادة الطبيعية (١٥٤٩) حالة .

وأشار الدكتور الحامدي في تصريح خاص لـ(الثورة) إلى أن إجمالي الخدمات المقدمة من قسم الوسائل التشخيصية في المستشفى لنفس العام وصل إلى (٦٦٠٩٣) حالة والحالات المدونة في سجلات العيادات الخارجية (١٦٢٤٥٠) حالة والحالات القادمة إلى أقسام الطوارئ العامة (٥٠٠٠١) حالة فيما بلغت الخدمات المقدمة من المختبرات أكثر من (١٢٤٦٨٩) حالة .

وأفاد الدكتور الحامدي أن الاستراتيجية الجديدة للمستشفى خلال الفترة القادمة هي رفع مستوى الخدمات الصحية وتطوير نظام الجودة للخدمات الطبية والصحية وتوسيع الإطار في إنشاء المراكز التخصصية النادرة وغير المتوفرة في بلادنا .

وقال أنه تم الانتهاء من تنفيذ المرحلة الأولى لإنشاء المركز الوطني الأول للسرطان الذي يحتوي على (٥٥) سريراً ويعتبر الأول من نوعه في منطقة الشرق الأوسط وتم تجهيزه بإشراف ومواصفات عالمية من قبل الوكالة الدولية للطاقة الذرية وسيتم افتتاحه للعمل التجريبي قريباً بالإضافة إلى إنشاء مركز المختبر الاستشاري الأول في اليمن ودول الشرق المتوسط الذي تم افتتاحه مؤخراً وتم تزويده بأحدث الأجهزة والمعدات الطبية الحديثة لفحص وتشخيص جميع أنواع المختبرات والفحوصات الطبية الكيمائية والمزارع والأنسجة والتواصل المباشر مع مختصين واستشاريين في بريطانيا لبعض حالات الفحص .. ويسعى المستشفى إلى تطوير وتحسين خدمات مركز الحوادث والطوارئ التخصصية وتحسين أقسام العناية المركزة وتفعيل دور التأهيل والتدريب للكوادر الصحية والطبية وتكثيف الوعي الصحي لدى المواطنين.